

## التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

### الملخص التنفيذي

ديسمبر 2018

اهتم هذا التقرير، في قسمه الأول، بالتطورات الاقتصادية المحلية. حيث أشار، أولاً، إلى إصدار آخر تقدير لحسابات ميزان المدفوعات، الصادر من بنك الكويت المركزي، للربع الثالث من عام 2018 (لازالت هذه التقديرات أولية وخاضعة للمراجعة لاحقاً). وما أشارت هذه الحسابات من انخفاض رصيد الحساب الجاري بنسبة (18.6%)، بسبب انخفاض رصيد الحساب الأساسي (دخول الاستثمار أساساً)، والحساب الثانوي (التحويلات الرسمية والأخرى). مع اتجاه الرصيد المدين للحساب الرأسمالي للانخفاض (التحويلات الرأسمالية). وتعرض رصيد الحساب المالي، المدين، للانخفاض أيضاً (علاقات الاستثمار المباشر وغير المباشر بين المقيمين وغير المقيمين). وتأثير جميع هذه التطورات على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي تحول من فائض (961 مليون دينار) في الربع الثاني إلى عجز (448 مليون دينار) في الربع الثالث من عام 2018.

كما أشارت التطورات الاقتصادية المحلية، ثانياً، إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للربع الثالث من عام 2018، والصادر حديثاً من الإدارة المركزية للإحصاء (لازالت هذه التقديرات أولية وخاضعة للمراجعة لاحقاً). وأشارت هذه التقديرات إلى ناتج للربع الثالث يقدر بنحو (11) مليار دينار منها حوالي (66) مليار دينار نفطي، وحوالي (5.0) مليار دينار غير نفطي، بالأسعار الجارية. ويتركز الناتج غير النفطي أساساً في نشاط الخدمات الأخرى، ثم الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي، ثم الوساطة المالية. أما تقديرات الناتج بالأسعار الثابتة فأشارت إلى ناتج بالربع الثالث يقدر بنحو (9.8) مليار دينار، منها حوالي (5.8) مليار ناتج نفطي، وحوالي (4.0) مليار دينار غير نفطي، مع تركيز المساهمة غير النفطية في الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي، والخدمات الأخرى، ثم الوساطة المالية.

ثم تطرقت التطورات الاقتصادية المحلية، ثالثاً، إلى تقرير حديث لبنك الائتمان السويسري حول الأوضاع الاستثمارية في بلدان مجلس التعاون. وبقدر تعلّق الأمر بدولة الكويت لوحظ زيادة الدولة في جذب المستثمرين الأجانب (عكس اتجاه السنوات السابقة) عام 2018. ويعود ذلك للعديد من الإجراءات الجاذبة المتخذة، ولتواضع رصيد هذه الاستثمارات المالية سابقاً. كما أشار التقرير إلى انتعاش في مشروعات البنية الأساسية والائتمان الممنوح لقطاع التشييد (مدينة العمال، ومشروع النفايات البلدية الصلبة في كبد، ومشروع مياه الصرف الصحي في أم الهيمان، وغيرها). كما شهدت الدولة، حسب ما ورد في التقرير، نمواً ملموساً في الإقراض العقاري بقيادة النشاط الاستثماري مع تحسّن معتدل في النشاط السكني والتجاري.

ثم اهتمت التطورات المحلية، رابعاً، بسلوك أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل أهم العملات الأجنبية. حيث شهد هذا السعر، مقابل الدولار، خلال شهر ديسمبر انخفاضاً بنحو (0.2%)، ومقابل اليورو ارتفاعاً بنسبة (1.1%)، ومقابل الجنيه الإسترليني انخفاضاً بنسبة (0.6%). ومن ناحية التطورات النقدية أعلن بنك الكويت المركزي المحافظة على سعر الخصم عند (3%) دون تغيير. كما أصدر البنك عدد من السندات وتورق. أما فيما يخص سلوك عدد من المؤشرات النقدية، خلال شهر أكتوبر بالمقارنة مع شهر سبتمبر 2018، فقد شهد العرض النقدي ارتفاعاً بنسبة (0.2%)، وكذلك ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية (0.1%)، والتسهيلات الائتمانية (0.2%)، والائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية (2.7%)، وودائع الأجل لدى بنك الكويت المركزي (9.6%)، وإجمالي موجودات نفس البنك (1.7%). مع انخفاض ودايع العملات الأجنبية بنسبة (10.3%-)، وكذلك القروض الشخصية (0.3%-). أما أسعار الفائدة للأجل المختلفة (من شهر لغاية سنة) فقد شهدت جميعها ارتفاعاً بنسب تراوحت بين (9.1% - 10.1%).

وعلى مستوى الأسواق المالية سجّل المؤشر العام، خلال شهر ديسمبر 2018، انخفاضاً بنسبة (0.58%)، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر السوق الأول (0.95%). أما مؤشر السوق الرئيسي فقد ارتفع بنسبة (0.18%). وتركّزت (كميّة) التداولات، خلال نفس الشهر، في القطاع المصرفي، ثم

الخدمات المالية، ثم العقار، ثم النفط والغاز. في حين تركّزت على مستوى (القيمة) في النشاط المصرفي، أيضاً. في حين تركّزت (الصفقات) في النشاط المصرفي أيضاً.

وتعرض التطورات الاقتصادية المحلية، خامساً، سلوك معدلات التضخم، خلال شهر نوفمبر 2018، حيث وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى (113.2) في نوفمبر قياساً بأكتوبر (100 = 2013). مع تركّز ارتفاع الأسعار في: الأغذية والمشروبات، والسلع، والخدمات المتنوعة. وانخفض معدل التضخم على المستوى الشهري بنسبة (0.9%). في حين ارتفع على المستوى السنوي بنفس النسبة.

ثم يتعرض تقرير شهر ديسمبر للتطورات النفطية حيث وصل إنتاج دولة الكويت خلال شهر نوفمبر 2018 إلى (2.809) مليون برميل/يوم، وبانخفاض (45) ألف برميل/يوم عن شهر أكتوبر السابق. أما في مجال سعر برميل النفط الكويتي المصدر فقد وصل خلال شهر نوفمبر إلى (65.2) دولار/برميل مقارنة بسعر (78.6) دولار/برميل لشهر أكتوبر السابق. مع إشارة لتطور عدد الحفّارات عالمياً، وعلى مستوى أوبك، والدول الأعضاء. وكذلك آخر تحديث لتقديرات الطلب والعرض العالمي من النفط اعتماداً على تقارير أوبك، ووكالة الطاقة الدولية.

بعد ذلك انتقل التقرير إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا أشار إلى أوضاع عدد من دول المجلس الاقتصادية بالإشارة إلى تقرير بنك الائتمان السويسري، المشار إليه سابقاً. حيث يعتقد التقرير بأن أوضاع السوق المالية، في حالة دولة الإمارات لعام 2018، غير مشجّعة منذ الأزمة المالية، مع شدة التباين بين أوضاع إمارتي أبوظبي و دبي. مع وجهة نظر التقرير بانخفاض احتمال تحسّن الأوضاع عام 2019 لتسييل أسهم العديد من الشركات، والاتجاه لتراجع الأرباح. مع احتمال أن يفوق أداء دبي الأداء المناظر لأبوظبي.

أما دولة قطر، وعكس ما توقعه بنك الائتمان السويسري سابقاً (حسب رأي التقرير) فقد حققت عوائد على الأسهم تفوق التوقعات السلبية للبنك سابقاً. وتعتبر هذه العوائد أعلى من تلك الخاصة

بالأسواق المتقدمة والناشئة. مع إشارة التقرير لعدد من تحفظاته الخاطئة السابقة: عدم دقة توقعاته للإنتاج من الغاز الطبيعي، وخطأ توقعاته بعدم إمكانية تكيف قطر مع ظروف التجارة الخارجية الإقليمية. ويرى التقرير بأن أوضاع مملكة البحرين وسلطنة عُمان هي من الأوضاع المتأخرة في مجال البدء بإجراءات الضبط المالي بالمقارنة مع دول المجلس الأخرى. وبالتالي يتوقع المزيد من إصلاحات الدعم وآثاره المحتملة على المستهلكين، والنمو، خاصة حالة البحرين. ثم يتعرض التقرير للآفاق الاقتصادية لعدد من دول المجلس عام 2019 من حيث توقعات عجز الموازنة، والعرض النقدي، ونمو الائتمان، والقروض.

وأخيراً تعرض تقرير شهر ديسمبر لأهم التطورات الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وفي هذا المجال أصدر مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي تقديراته (الثالثة) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث لعام 2018. حيث حقق الناتج نمواً يقدر بحوالي (3.4%) مقارنة بمعدل نمو (4.2%) للربع الثاني من نفس العام.

وعلى مستوى معدل التضخم فقد انخفض، خلال شهر ديسمبر 2018، في المناطق الحضرية بنحو (0.1%)، وارتفع على أساس سنوي بنحو (1.9%). أما فيما يخص معدل البطالة، مكتب إحصاءات العمل، فد وصل المعدل إلى (3.9%) لشهر ديسمبر، مع تركّز التشغيل في أنشطة الرعاية الصحية، وخدمات الأغذية، والتشييد، والتصنيع، وتجارة المفرد.

أما تلك التطورات الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقد شهد الحساب الجاري للمجموعة الأوروبية (EU28) فائضاً، خلال الربع الثالث من عام 2018، يعادل (1.0%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويقل هذا الفائض عن الربع الثاني. وشهدت مكونات الحساب الجاري انخفاضاً في فائض حساب السلع، وكذلك الخدمات، والحساب الأساسي، وارتفاع عجز الحساب الثانوي، ونفس الشيء مع الحساب الرأسمالي. مع نمو صافي أصول الاستثمار المباشر لصالح التدفقات الداخلية. ونمو صافي أصول الاستثمارات غير المباشرة (لصالح التدفقات الخارجية).

وبلغ معدل التضخم في منطقة اليورو، خلال شهر ديسمبر، حوالي (1.6%) وبانخفاض عن الشهر السابق البالغ (1.9%). مع وصول معدل البطالة في منطقة اليورو، خلال شهر نوفمبر 2018، إلى (7.9%) وبانخفاض عن الشهر السابق البالغ (8.0%). أما على مستوى المجموعة الأوروبية فقد وصل معدل البطالة (6.7%) خلال نوفمبر والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع الشهر السابق، أكتوبر.